حركات النساء العربيات:

ôqNÉ ï jQÉàdG ' ´f°Vfe

روز ماري صايغ

باحثة مستقلة مؤلفة كتب عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومقالات عن حركة النساء الفلسطينيات.

بدا موضوع الحركات النسائية في العالم العربي ضرورياً وصعباً في الوقت نفسه كموضوع للعدد المئة من الرائدة. ضروري، لان من أسباب وجود الرائدة أن تكتشف وتمثل تنظيمات نسائية في هذه المنطقة الشاسعة. صعب، بسبب ضيق الوقت لجمع المواد الضرورية، التفاوت في البحث والمعرفة، افتقاد الاتصال بين الناشطين والمنظمات والمناطق، والنمو الأخير السريع لمنظمات النساء غير الحكومية مما يكوّن مجرد وضع قائمة بها مشروعاً كبيراً بحد ذاته. على الرغم من عدد المراكز الخاصة بدراسات النساء والجندر في البلاد العربية فإن ما لديها من معلومات لا تزال هزيلة ومن الصعب الحصول عليها.[1] العديد من المنظمات النسائية، لا سيما في البلاد الفقيرة، لا بريد الكتروني لديها حتى الآن. وأهم من ذلك، ليس هناك مركز واحد لجمع الدراسات وفحصها ومقارنتها وربطها وتوزيعها.

ظهرت المعضلة الأولى منذ بدء النقاش حول العدد مع مجلس تحرير الرائدة: هل يجب التركيز على الحركات «النسوية» أم على الحركات «النسائية»؟ أيدت أصوات عدّة «النسوية العربية» على أنها موضوع يثير اهتماماً اكبر، ويتحدى آراء النسوية الغربية الذاهبة الى ان لا وجود لنسوية عربية، وان هذه النسوية جاءت كرد فعل وتقليد للغرب. الا ان تعريف «النسوية العربية» يثير أيضاً أسئلة شائكة: يذهب البعض الى أنه يمكن اعتبار أية منظمة نسائية «نسوية» إذا أخرجت النساء من البيت الى الفضاء العام وعلمتهن مهارات تنظيمية. فيما ذهب آخرون الى أنه لا يمكن اعتبار «نسوية» إلا تلك المنظمات التي تدعو صراحة الى المساواة الجندرية. كذلك يدور حالياً نقاش هام جداً حول مصطلح «النسوية الاسلامية» – هل يمكن اعتبارها نسوية كما تقول هبة عزت في هذا العدد، أم أنها تحمل تناقضاً؟[2] البحث في هذا السؤال المعقد بحثاً وافياً يتطلب عدداً خاصاً كاملاً من الرائدة. فبدلاً من الغرق في مستنقع النقاش حول الاسماء والتعريفات والحدود إرتأينا أن نستخدم المصطلح الاعم «حركة النساء»، والتي يعتبرها العلماء تعريفاً لنوع من النشاط النسائي الذي يكون اقل انفصالاً واقل انتقاداً للاسرة والمجتمع والنظام الابوي من النسوية الراديكالية في الغرب.[3]

ولكن يمكننا أن نثير السؤال هنا أيضاً: كيف نحدّد حركة نسائية؟ هل تعني أية مجموعة تؤسسها نساء، أو تعمل من أجل النساء، أن يكون معظم أعضائها من النساء، أو فقط مجموعة تهدف الى نيل "حقوق النساء"؟ إحدى أهم المختصين بالحركات النسائية، ماكسين مولينو، تقترح: «ليس من الضروري أن يكون لحركة نسائية تعبير تنظيمي واحد، فقد تتميّز باهتمامات وأشكال وأماكن مختلفة.»[4] أن حركات النساء العربيات كانت دوماً وثيقة الصلة – أيديولوجياً وأحياناً كثيرة تنظيمياً – بحركات سياسية واجتماعية أوسع، مع كونها تعبر بصراحة عن وعي النساء واهتماماتهن. في نقاش ذي صلة وثيقة بهذا النوع من التنظيم، المنفصل و «االمنظمر» على السواء، ترفض موليـنو حجج الذين يريدون استثناء الفروع النسائية في الاحزاب السياسية والمنظمات النسائية الشعبية المتصلة بالحكومات على أن ليس من أولوياتها النضال من أجل القضايا الخاصة بالجندر. فتبيّن أنها «تستحق الاخذ بعين الاعتبار لكي نقيّم اهميتها كظاهرة سياسية ولما تعني بالنسبة للمنضمات اليها»(١٤٥). هذه الملاحظة تذكير هام بان ما يحدد منظمة ما ليس فقط اهدافها المعلنة، وإنما ينبغي تقييمها بناء على عدد من الأمور، بما في ذلك تأثيراتها بالنسبة الى اعضائها. بسبب الفروقات بين البلاد العربية فيما يتعلق بالقيود الاجتماعية–الثقافية، يجب أن نعي أيضاً «النسائية» المقموعة (كما في السعودية حيث لا يسمح لغير منظمات النساء صاحبات المهن اوالاعمال)، بالاضافة الى الاساليب المختلفة التي تستخدمها الحكومات للتحكم بالنساء، أما من خلال اتحادات وطنية وحيدة، أو بواسطة قوانين صارمة مفروضة على المنظمات غير الحكومية، أو بفرض قيادات دائمة، وغير ذلك من انماط «النسوية الحكومية». ثم أن الازمات الكثيرة التي تعصف بالمنطقة تجبر المنظمات النسائية على التطور في سياق ايديولوجي وسياسي مطّرد التغيير، يسبب تحوّلات في موقف الدولة والرأي العام من «مسألة المرأة». مثل هذا السياق يؤدي الى عدم التساوي بين المناطق والازمنة، ويقتضي أن نتجنب افتراضات سهلة، مثل ان التغيير يعني دائماً التقدم، أو أن ازدياد عدد المنظمات غير الحكومية والمؤتمرات النسائية تمكن النساء بالضرورة تنظيمياً في وجه الدولة، أو أن زيادة اشتراك النساء في المجال العام برهان على تغيير حقيقي في العلاقات الجندرية.[5]

منذ البدء طمحنا الى أن يكون عدد الرائدة هذا تاريخياً وتقييمياً في الوقت نفسه. إلا انه سرعان ما اتضحت لنا استحالة تحقيق هذه الطموحات بما يتوفر لنا من مساحة ووقت. اكشتفنا ان المؤرخين الذين اشتغلوا على حركات النساء العربيات لم يكونوا كثرة، وعليه لم يكن ممكناً العثور على التقييمات التحليلية الاساسية التي أملنا العثور عليها– لا سيما إذا أردنا أن تشمل مناطق أوسع، لا أن تبقى ضمن حدود الدول القومية. وتحدٍ آخر واجهناه في اختيار موضوعنا هو تغطية وتمثيل الدول الاثنتين والعشرين المنتمية الى الجامعة العربية، والتي تغطي مساحة شاسعة من شمالي افريقيا وغربي آسيا، ويبلغ عدد سكانها ٢٧٤ مليون نسمة (٤،٦٪ من مجمل سكان العالم في ١٩٩٨). فعلى الرغم من أن لغتها وثقافتها واحدة، فإن هذه البلاد متغايرة في أوجه عدة، يظهرذلك في الخليط السكاني المتباين (لغوياً، اثنياً، دينياً)، في اختلاف تاريخ علاقتها بالاستعمار، في تنوّع اشكال نظامها السياسي/القانوني، وعلاقاتها الخارجية – إنها اختلافات أثرت في طريقة تطور المنظمات النسائية في كل منها. ان هذا التباين يعني استحالة ان يمثل بلد واحد البلاد الأخرى حتى لو كان من المنطقة ذاتها، أوشاركها النمو الاقتصادي نفسه. بلاد متجاورة قد تختلف تماماً فيما يتعلق بوضع الحركات النسائية. ولنضرب مثلاً بالسعودية واليمن، او بتونس وليبيا، أو بلبنان وسوريا.

ثم ان صعوبة أخرى واجهت تغطية المنظمات النسائية في الدول الاثنتين والعشرين المنتمية الى الجامعة العربية: هناك تفاوت واضح فيما يتعلق بالمعلومات التي يمكن الحصول عليها بسهولة من بلاد مثل مصر، لبنان، فلسطين، تونس والجزائر– حيث خصصت المنظمات النسائية بدراسات لا بأس بها– وبلاد أخرى تندر عنها المعلومات (بالانكليزية، على الاقل)، أو حيث تأتي المعلومات من مصادر غير محلية، كما هي الحال بالنسبة الى كوموروس، دجيبوتي، ليبيا، موريتانيا، عمان، قطر، الصومال واتحاد الامارات العربية. وهناك فئة ثالثة بين هاتين الفئتين، مثلاً الكويت، العراق، السودان، اليمن.

لقد أجريت بعض الدراسات حول هذه البلاد، أو أنها تستقطب الآن اهتمام علماء جدد، أو حيث يثبت الانترنيت قيمته كمصدر بديل. السودان بالذات حالة مثيرة للاهتمام بصفته بلداً عربياً خضع لتغييرات في الانظمة الحاكمة وعانى حرباً اهلية مأساوية طويلة، الا ان الحركات النسائية فيه لم تبقَ حية فحسب،، وانما امتدت الى الاقليات وجماعات منفية، ولعبت دوراً مثيراً للاعجاب في محاولات بناء السلام.[6]

في السودان عدد من المنظمات النسائية التي نشأت في وسط العديد من أقلياته الكثيرة، بما فيها تلك التي في المنفى. وهذا يجعلنا نتساءل عن صحة فرضية قديمة في الدراسات النسائية العربية حول التطابق الحتمي بين الحدود والهوية القومية/ الاثنية للحركات النسائية. مع التهجير الواسع للسكان نتيجة الصراعات والفقر، ينبغي ان تشمل كلمة «عرب» شتاتاً واسعاً مختلفاً داخلياً. اذا كنا نتكلم على «حركات النساء العربيات» ينبغي ان ننظر ليس فقط الى جماعات المنفيين العرب والمهاجرين في العالم الذين يتزايد عددهم، وانما أيضاً – ولتزداد المكشلة تعقيداً– الى الجماعات العربية المهاجرة داخل العالم العربي نفسه (السودانيون في القاهرة، العراقيون في بيروت وعمان، الخ). اذا كنا نتكلم على «الحركات النسائية في المنطقة العربية»، يجب أن ننظر في الاقليات الاثنية/اللغوية في المنطقة – البربر، الارمن، الاكراد، الشركس وغيرهم من الاقليات الاثنية. كذلك لا ينبغي ان ننسى الحركات السياسية مثل الصحاريين الناطقين بالعربية ولكنهم يؤكدون انهم قوم مستقل. في المغرب يتمتع البربر اليوم بمزيد من الحرية لايصال صوتهم وتشكيل منظماتهم الخاصة.[7] وتتأسس منظمات النساء الكرديات في مناطق يتمتع فيها الاكراد بحرية نسبية، كما في شمالي العراق. لاحدى اقدم الفئات المهاجرة، أي الارمن، اتحادات نسائية في كل انحاء شتاتهم العربي، ولا سيما في لبنان. ولكن المعلومات عن هذه الحركات النسائية المغتربة وغير الحكومية مبعثرة وهامشية اذا قيست بالدراسات الاخذة بالتزايد داخل حدود الدولة/ الوطن. كان باستطاعتنا ان نبدأ التفيكر فيها في هذا العدد، ولكن من غير تغطيتها. سيكون هذا من اعمال المستقبل.[8]

بما أننا لم نستطع تغطية تواريخ الحركات النسائية في كل بلد عربي، ولم نرد ان نقدم تاريخ البعض على انه يمثل الكل، حاولنا أن نجمعها في ثلاث مناطق رئيسية: مصر والمشرق (فواز طرابلسي) المغرب (ربيعة ناصري) والخليج (سابقة النجار). لسوء الحظ لم تشمل هذه الشبكة بعض البلاد، كليبيا، مثلاً والسودان واليمن والعراق، بالاضافة الى أعضاء جدد في جامعة الدول العربية، مثل موريتانيا والصومال اللذين لم يدخلا تماماً بعد في دائرة الاتصالات العربية. ولكن هذه الاوراق المناطقية الثلاث تبيّن حسنات تبنّي اطار يتخطى